## عرض كتاب

# التطور الثقافي: تغير دوافع الشعوب وإعادة تشكيل العالم

# Cultural Evolution: People's Motivations are Changing, and Reshaping the World

المؤلف: رونالد ف إنجلهارت

الناشر وسنة النشر: جامعة كمبردج ٢٠١٨

كتب العرض: د. محمد أبو العينين، أستاذ علم الاجتماع، جامعة الإمارات العربية المتحدة

هذا كتاب في غاية الأهمية يعرف القارئ بنظرية التحديث التطورية Evolutionary Modernization Theory لرونالد إنجلهارت التي تنبثق عنها مجموعة من الفروض يقوم صاحب النظرية باختبارها مستخدما قاعدة بيانات ميدانية فريدة من نوعها تم جمعها من مسح القيم العالمي World Values Survey ومسح القيم الأوربية European Values Survey ما بين عامي ١٩٨١ و ٢٠١٤ في أكثر من مائة دولة حول العالم يقطنها أكثر من ٩٠ بالمائة من سكان العالم ، منها عدد كبير من الدول العربية. يتقاطع موضوع الكتاب مع علوم السياسة والاجتماع والاقتصاد ودراسات الثقافة والعولمة والتنمية، ويتميز بسهولة لغته وتوجهه للقارئ العام إلى جانب الدارس المتخصص. إنه خلاصة فكر إنجلهارت أستاذ العلوم السياسية المرموق بجامعة ميتشيجان وخبرته البحثية والأكاديمية الممتدة عبر أكثر من أربعين عاما حينما صدر كتابه الأول عام ١٩٧٧. والكتاب الذي نعرض له هنا يعد امتدادا للفكر الاجتماعي–السياسي والفكر الاقتصادي–التنموي الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية متمثلا في نظريات التحديث والتغير الثقافي، يتبنى المؤلف النظرة الكونية لخريطة العالم الثقافية ويبرز أولوية المتغير الثقافي على وجه التحديد. لقد تم تصميم الكتاب على نحو يساعد القارئ على تفهم كيف تتغير قيم الناس وأهدافهم، وكيف يؤدي ذلك إلى تغيير العالم. يتكون الكتاب من عشرة فصول نعرض بإيجاز لأهم ما جاء بها من أفكار على النحو التالي.

**الفصل الأول** وعنوانه "**نظرية التحديث التطورية والتغير الثقافي**" فيه يؤسس إنجلهارت لرؤية جديدة للعالم يرى أنها بدأت تحل رويدا رويدا محل تلك الرؤية التي هيمنت على العالم الغربي لعدة قرون. تكمن الفكرة الرئيسية هنا في مقولة أن التغير الثقافي مرجعه الاختلاف الهائل بين أن ينشأ المرء وهو يشعر أن البقاء غير آمن وأن ينشأ وهو يشعر أن البقاء أمر مسلم به. يؤكد إنجلهارت أن قيم الناس وسلوكهم تتشكل بدرجة الأمان التي يتمتع بها بقاؤهم. فمنذ فجر البشرية كان بقاء الناس محفوفا بالمخاطر وألقى هذا بظلاله على الاستراتيجيات التي يحيا بها الناس حياتهم. فعندما يكون البقاء محفوفا بالمخاطر يميل الناس إلى الاصطفاف خلف قائد قوي مكونين بذلك جبهة متحدة ضد الآخرين، وهي الاستراتيجية التي يطلق عليها المؤلف "رد الفعل السلطوي" Authoritarian Reflex. في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية حدث شيء غير مسبوق في الدول المتقدمة اقتصاديا، فقد نشأ جيل ما بعد الحرب وهو يأخذ البقاء على أنه مسألة بديهية. انعكس هذا على (١) النمو

الاقتصادي غير المسبوق في حقبة ما بعد الحرب في أوربا الغربية واليابان وأستراليا، (٢) ظهور دولة الرفاهية ومعها شبكة الأمان التي قدمت ضمانات ألا يموت أحد جوعا، (٣) غياب الحرب بين القوى الكبرى. ومنذ الحرب العالمية الثانية عاش العالم أطول فترة من هذا النوع في تاريخه. وبشكل غير مسبوق أيضا أدت المستويات العليا غير المسبوقة من الأمان الاقتصادي والمادي إلى تغيرات ثقافية عميقة بين الأجيال، وهي التغيرات التي أدت بدورها إلى إعادة تشكيل قيم هذه الشعوب ورؤيتها للعالم. هنا حدث التحول من القيم المادية materialist values إلى قيم ما بعد المادية post-materialist values في إطار تحول أكبر من قيم البقاء إلى قيم التعبير عن الذات. هذا التحول الثقافي العريض يعني التحول من إعطاء الأولوية القصوى للأمان الاقتصادي والمادي والتماهي مع معايير الجماعة إلى التركيز المتزايد على حرية الفرد في اختيار أسلوب حياته. تركز قيم التعبير عن الذات على المساواة بين الجنسين والتسامح مع المثليين والأجانب والآخر وحرية التعبير والمشاركة في صنع القرار في الحياة الاقتصادية والسياسية. هذا التحول الثقافي تمخض عن تغيرات سياسية واقتصادية هائلة بدءا من سياسات لحماية البيئة أقوى عن ذي قبل والحركات المضادة للحرب إلى مستويات أعلى من المساواة بين الجنسين في الحكومة ومجال الأعمال والحياة الأكاديمية، وكذلك انتشار الديمقراطية.

**الفصل الثاني** وعنوانه "**ظهور قيم ما بعد المادية في الغرب وفي العالم**" فيه يبرهن إنجلهارت على حدوث هذا التحول من القيم المادية إلى قيم ما بعد المادية من خلال تحليل عدد كبير من الأدلة وباستخدام ثلاثة مناهج مختلفة: (١) تحليل الأجيال (٢) المقارنة بين الدول الغنية والدول الفقيرة (٣) اختبار الاتجاهات القائمة فعليا والتي تمت ملاحظتها خلال الأربعين سنة الأخيرة. يؤكد إنجلهارت أن هذا التحليل خرج بنتيجة مفادها أن ثمة تغييرات ثقافية تحدث وتعكس عملية تغير عبر الأجيال ترتبط بارتفاع مستويات الأمان الوجودي. يستشهد إنجلهارت بالمسوح التي أجريت عام ١٩٧٠ على عينات قومية ممثلة من ست دول أوربية هي بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا وألمانيا الغربية وبلجيكا وهولندا. كشفت هذه المسوح عن فروق في القيم بين صغار السن وكبار السن في جميع هذه الدول. وللمقارنة بين الدول الغنية والدول الفقيرة يقول إنجلهارت إن معدل أصحاب القيم المادية في مقابل أصحاب قيم ما بعد المادية يختلف اختلافا هائلا طبقا لاختلاف مستوى النمو الاقتصادي. وتقول الأرقام أن أصحاب القيم المادية يفوق عددهم أصحاب قيم ما بعد المادية في باكستان بمعدل ٥٥ إلى واحد، وفي روسيا بمعدل ٢٨ إلى واحد، بينما يبلغ في الولايات المتحدة اثنين إلى واحد، وفي السويد خمسة إلى واحد. كذلك يستعرض إنجلهارت ما حدث خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة في بعض دول أمريكا اللاتينية من نمو اقتصادي ونجاح هذه الدول في التحول من النظام الاستبدادي إلى النظام الديمقراطي، وما ترتب عليه من تحول الأجيال من قيم المادية إلى قيم ما بعد المادية. من هذه الدول الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا وجواتيمالا والمكسيك والبيرو والأوروجواي. أم عن المجتمعات الإسلامية فيرى إنجلهارت أن قوى التحديث قد بدأت تعمل على تغيير هذه المجتمعات لكنها ما زالت في مراحلها الأولى. ويستشهد بموجات ٢٠٠٧-٢٠١٤ من مسح القيم العالمي وما تقدمه من دليل على عملية تحول قيمي عبر الأجيال في بعض البلدان ذات الأغلبية المسلمة وبخاصة تلك التي لعبت دورا طليعيا في أحداث الربيع العربي. ثمة تحول في التوازن بين القيم المادية وقيم ما بعد المادية في تسعة دول ذات أغلبية مسلمة وهي المغرب والجزائر وتونس وليبيا وفلسطين والأردن وتركيا وألبانيا وإندونيسيا. في أوساط الجيل الأكبر سنا وجد أن أعداد أصحاب القيم المادية تفوق أعداد أصحاب قيم ما بعد المادية بمعدل أكثر من عشرة إلى واحد، بينما في أوساط الجيل الأصغر سنا يهبط المعدل إلى اثنين إلى واحد فقط. يعلق إنجلهارت قائلا هناك تغير في المعدل لكنه لم يتمخض بعد عن جيل يتفوق فيه أصحاب قيم ما بعد المادية على أصحاب القيم المادية. ويضيف إن هذه

الفروق العمرية ضعيفة نسبيا في ثلاث عشرة دولة أخرى ذات أغلبية مسلمة وهي كازخستان وأوزبكستان وأذربيجان وكراجستان ولبنان وإيران والمملكة العربية السعودية وقطر واليمن ومالي وباكستان وبنجلاديش وماليزيا. ويخلص إنجلهارت إلى أن "مجرد إجراء انتخابات لن يؤسس لديمقراطية فعالة في العالم الإسلامي، ولا يبدو أن الدول العربية ستؤسس على المدى القريب لموجة من التحول الديمقراطي مثل تلك الموجة التي اجتاحت أوربا الشرقية في أواخر أيام الحرب الباردة، لكن ثمة إشارات على أن التغير عبر الأجيال قد بدأ يعمل على التغير الثقافي في بعض البلدان ذات الأغلبية المسلمة".

في **الفصل الثالث** وعنوانه "**النماذج الثقافية العالمية**" يلفت إنجلهارت النظر إلى أن التحول نحو قيم ما بعد المادية هو مكون واحد فقط من عملية أوسع للتغير الثقافي التي تعيد تشكيل الرؤى السياسية والتوجهات الدينية وأدوار الجنسين والمعايير الجنسية للناس في المجتمعات الصناعية المتقدمة. يستشهد إنجلهارت بنتائج مسوح القيم التي أظهرت فروقا جوهرية بين شعوب العالم مرجعها الفرق في مستوى التنمية الاقتصادية لكل مجتمع. فالناس في المجتمعات ذات الدخل المنخفض يكونوا أكثر ميلا نحو التأكيد على أهمية الدين وعلى الأدوار التقليدية للرجل والمرأة عما هو عليه الحال بين شعوب المجتمعات الغنية. وللتأكيد على فكرة التنوع الثقافي يضرب إنجلهارت مثالا بما قام به هو وزميله بيكر من تحليل عاملي لمتوسط درجات كل مجتمع للمتغيرات التي تم قياسها في مسوح القيم والتي أظهرت فروقا بين (١) القيم التقليدية في مقابل القيم العلمانية–العقلانية (٢) قيم البقاء في مقابل قيم التعبير عن الذات. فالشعوب التي تتمسك بالقيم التقليدية نجدها على درجة عالية من التدين وعلى مستوى عال من الافتخار بالوطن والاحترام الشديد للسلطة وتتسم بقدر ضئيل جدا من التسامح باتجاه قضايا مثل الإجهاض والطلاق. أما القيم العلمانية—العقلانية فلها خصائص على النقيض تماما. يقول إنجلهارت إن محور القيم التقليدية في مقابل القيم العلمانية–العقلانية هو انعكاس لتحول المجتمع من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي، وهو ما ركزت عليه نظرية التحديث الكلاسيكية –على يد ماركس وفيبر ودوركايم وسبنسر– الذين أكدوا الارتباط بين التصنيع والتحضر والمركزية والديمقراطية والعلمانية والعقلانية. يقول إنجلهارت صحيح أن الدليل المشتق من مسوح القيم يدعم مزاعم هؤلاء المنظرين لكن ثمة بعدا آخر هاما للتنوع الثقافي عبر العالم يرتبط بالتحول من المجتمع الصناعي إلى مجتمع ما بعد الصناعة لم يتطرق إليه منظرو التحديث الكلاسيكيون، وهو أن التحول من اقتصاد التصنيع إلى اقتصاد المعرفة يرتبط بتغيرات قيمية كاسحة تتلخص في التحول من قيم البقاء إلى قيم التعبير عن الذات. هنا يقدم إنجلهارت القراء إلى ما بسميه خريطة العالم الثقافية global cultural map التي ينقسم فيها العالم إلى ثمانية أقاليم ثقافية هي أوربا البروتستانتية، أوربا الكاثوليكية، الدول المتحدثة بالإنجليزية، أمريكا اللاتينية، إفريقيا، الدول الكونفوشية، جنوب آسيا، أوربا الشرقية الأرثوذكسية. ويقوم إنجلهارت بمقارنات مثيرة حول اختلاف درجة توجه شعوب هذه الأقاليم نحو قيم العلمانية–العقلانية وقيم التعبير عن الذات.

في **الفصل الرابع** وعنوانه "**هل هي نهاية العلمانية؟**" يقول إنجلهارت إن المستويات العليا من الأمان الوجودي تحث أيضا على العلمانية، بمعنى التواري المنتظم للممارسات والقيم والمعتقدات الدينية. لقد انتشرت العلمانية بين كل المجتمعات المتقدمة اقتصاديا خلال الخمسين عاما الأخيرة، ومع ذلك فإن العالم ككل الآن به عدد من الناس ذوي رؤى دينية تقليدية أكبر عن ذي قبل لأن العلمانية لها تأثير سلبي قوي على معدلات الخصوبة. كل الدول تقريبا التي تسود فيها العلمانية تشهد معدلات خصوبة أقل بكثير من مستوى الإحلال السكاني، بينما الكثير من المجتمعات ذات التوجهات الدينية التقليدية تتمتع بمعدلات خصوبة أعلى بمعدل ضعفين أو ثلاثة أضعاف عن مستوى الإحلال السكاني. يعود إنجلهارت إلى الفكر الاجتماعي

للقرن التاسع عشر عند كومت وسبنسر ودوركايم وفيبر وماركس وفرويد القائل بأن المعتقدات الدينية انعكاس لرؤى العالم في مرحلة ما قبل العلم والتي سوف تختفي تدريجيا مع الانتشار المتزايد للعقلانية العلمية. قبل ذلك وفي عصر التنوير كان رواد الفلسفة والأنثروبولوجيا وعلم النفس قد افترضوا أن الخرافات والطقوس وممارسات التقديس سوف يتم تجاوزها في العصر الحديث. وعلى نفس المنوال افترض كثير من العلماء الاجتماعيين في القرن العشرين أن الدين يتوارى وأن العلمانية في تصاعد مع انتشار البيروقراطية والعقلانية والتحضر باعتبارها جوانب أصيلة للتحديث. يعلق إنجلهارت على هذه المقولات قائلا إنها بدأت تلاقي تحديا تمثل في ظهور الحركات الأصولية والأحزاب السياسية في العالم الإسلامي والإحياء الإنجيلي الذي يكتسح أمريكا اللاتينية والعديد من الدول الشيوعية سابقا والشهرة التي تكتسبها السياسة الأصولية في الولايات المتحدة. برى إنجلهارت أن الدين لم يتوارى وأنه لا توجد إشارات على أنه سيتوارى، بل سيبقى عاملا مؤثرا في الحياة الاجتماعية والسياسية. لهذا بدأ بعض كبار النقاد يقولون بأنه آن الأوان لدفن مقولة العلمانية حيث اتضح أن الدين خاصية دائمة للمجتمع الإنساني. يزعم هؤلاء النقاد أن العامل الحاسم في انتعاش أو اضمحلال الدين هو دور رجال الدين وسعيهم الحثيث نحو بناء منابرهم الدينية والحفاظ عليها. ويستشهد إنجلهارت بنظرية السوق الديني Religious Market Theory والتي يرى أنها أكبر تحد لمقولة العلمانية، والتي تفترض أن الطلب على المنتج الديني ثابت نظرا لما تقدمه معظم الأديان من وعود لمعتنقيها بأجر وثواب في الآخرة. أما عن موقف نظرية التحديث التطورية من مقولة العلمانية فيتلخص في التركيز على أهمية الإحساس بالأمان الوجودي. فحينما يشعر الناس أن بقاءهم آمن وبديهي يصبح الدين أقل أهمية. ويحلل إنجلهارت بيانات تثبت أن العلمانية تحركت بشكل أسرع بين الشرائح الأكثر انتعاشا في الدول ما بعد الصناعية الآمنة. وعلى العكس من ذلك توضح البيانات أن سكان إفريقيا وأمريكا اللاتينية والدول ذات الأغلبية المسلمة متدينون بشكل أكبر من سكان معظم الدول الأخرى.

**الفصل الخامس "التغير الثقافي البطيء والسريع: المسار المتميز للمعايير التي تحكم المساواة بين الجنسين والميول الجنسية"**. إذا كان الفصل الرابع قد عرض للتغير البطيء في بعض المعايير الثقافية الأساسية مثل القيم الدينية، فإن هذا الفصل يعرض للتغير السريع في المعايير المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والطلاق والإجهاض والجنسية المثلية. فعلى مر التاريخ كرست معظم المجتمعات معايير تقصر أدوار المرأة على كونها زوجة أو أما، وإلحاق الوصم بالجنسية المثلية وأي سلوك جنسي آخر لا يرتبط بالإنجاب. لقد بدأت هذه المعايير الثقافية تتغير ببطء خلال القرن العشرين في المجتمعات ذات ادخل العالي تحت تأثير الإحلال السكاني عبر الأجيال. لكن التغير وصل مداه مؤخرا حينما تسارع إيقاع التغير فنتج عنه تغيرات رئيسية على المستوى الاجتماعي مثل تزايد عدد النساء في مواقع السلطة وتقنين زواج المثليين. لم تعد المجتمعات الصناعية المتقدمة تتطلب معدلات خصوبة عالية وهبطت هذه المعدلات بشكل حاد. لقد سمحت بعض العوامل للمرأة أن تعمل كل الوقت وأن يكون لديها أطفال في نفس الوقت. من هذه العوامل وسائل ضبط النسل، وتحسن دور رعاية الأطفال، والانخفاض الهائل في معدلات وفيات الأطفال. لقد اختفت المعايير التقليدية المنحازة للخصوبة وأفسحت المجال أمام معايير الاختيار الفردي التي تسمح للناس بالتصرف كما يحلو لهم. يقوم إنجلهارت بتحليل ظاهرتين مميزتين: الظاهرة الأولى هي التحول من المعايير التقليدية الموالية للخصوبة (التي تؤكد على القيم التقليدية للجنسين ودمغ أي سلوك جنسي لا يرتبط بالإنجاب بالوصم)، إلى معايير الاختيار الفردي الداعمة للمساواة بين الجنسين والتسامح مع المثلية الجنسية. يضرب إنجلهارت مثالا من مصر كمجتمع تقليدي ما قبل صناعي حيث التسامح مع الإجهاض والجنسية المثلية يسجل أدنى درجاته. في مصر تمنع ضغوط التماهي والمسايرة الاجتماعية الناس من التعبير عن تسامحهم، حيث تبين من أحد المسوح أن ٩٩ بالمائة من

المصريين يدينون الجنسية المثلية. يعلق إنجلهارت ملمحا أنه حتى الجنسيين المثليين في مصر يدينون الجنسية المثلية. والظاهرة الثانية تتعلق بسرعة التغير الثقافي من خلال الإحلال السكاني عبر الأجيال. يخلص إنجلهارت إلى أنه عندما تختلف الظروف التي تشكل الجيل الأصغر في المجتمع وسنوات ما قبل الرشد لهذا الجيل على نحو جوهري عن الظروف التي تشكل المجموعات الأكبر سنا يتحقق التغير القيمي عبر الأجيال. يذكر إنجلهارت ستة فروض مشتقة من نظريته "نظرية التحديث التطورية"، تدور حول العلاقة بين مستويات الأمان الوجودي التي تتمتع بها المجتمعات ومعايير الاختيار الحر. ويقوم إنجلهارت باختبار هذه الفروض من خلال بيانات مسح القيم العالمي التي أجريت في ٢٢ دولة من دول الدخل المنخفض، و٢٩ دولة من دول الدخل متوسط الانخفاض، و٢٠ دولة من دول الدخل المتوسط العالي، و٢٨ دولة من دول الدخل المرتفع.

في **الفصل السادس** وعنوانه "**تأنيث المجتمع وتراجع استعداد الشعوب لدخول حرب دفاعا عن البلاد**" يذهب إنجلهارت إلى أن اتجاهات الجماهير نحو المساواة بين الجنسين ونحو المثلية الجنسية تغيرت عبر مرحلتين. المرحلة الأولى كانت التحول التدريجي نحو مزيد من التسامح مع المثليين وتأييد المساواة بين الجنسين، وحدثت عندما حلت الأجيال الصغيرة محل الأجيال الكبيرة. في النهاية بلغت تلك المرحلة الذروة حينما أصبح ينظر إلى المعايير الجديدة على أنها المعايير المهيمنة على المجتمعات ذات الدخل العالي. لقد أدى ذلك إلى تغيرات ثقافية سريعة أكثر مما أدى إليه الإحلال السكاني. وبمجيء عام ٢٠١٥ كانت أغلبية المحكمة العليا في الولايات المتحدة مع زواج المثليين، وحتى القضاة كبار السن أرادوا أن يكونوا على الجانب الصحيح من التاريخ. هذا "التأنيث" للمعايير الثقافية في المجتمعات المتقدمة أسهم أيضا في خفض معدلات العنف والتقليل من استعداد الفرد للدخول في حرب من أجل البلاد. الأكثر من ذلك أن الدول ذات المستوى العالي من قيم التعبير عن الذات من المحتمل أن تكون ديمقراطياتها أكثر رسوخا من الدول التي لا تتمتع سوى بمستوى ضئيل من هذه القيم. يتساءل إنجلهارت هل تتسبب قيم التعبير عن الذات في ظهور الديمقراطية، أم أن الديمقراطية هي التي تتسبب في ظهور قيم التعبير عن الذات؟ يبدو المسار السببي وكأنه يسير من قيم التعبير عن الذات إلى الديمقراطية. ليس شرطا أن تتواجد المؤسسات الديمقراطية لكي تنبثق قيم التعبير عن الذات. ففي السنوات التي سبقت الموجة العالمية الهائلة من التحول الديمقراطي في التسعينيات من القرن العشرين ظهرت قيم التعبير عن الذات تدريجيا من خلال التغير القيمي عبر الأجيال، ليس فقط في الديمقراطيات الغربية بل أيضا في كثير من المجتمعات الاستبدادية. بناء عليه، ما أن تراجع التهديد العسكري السوفيتي بالتدخل سارعت الدول ذات المستويات العليا من قيم التعبير عن الذات نحو الديمقراطية.

في **الفصل السابع بعنوان** "**التنمية والديمقراطية**" يتساءل إنجلهارت عن سر الارتباط القوي بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية؟ يذهب إنجلهارت إلى إن مجرد الوصول إلى مستوى معين من التنمية الاقتصادية لا يفضي إلى تحقق الديمقراطية بشكل تلقائي، وإنما يمكنه أن يفعل ذلك حينما يأتي بتغيير في سلوك البشر. يسترجع إنجلهارت شكوك البعض في الاتجاه السببي للعلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية، وتساؤلهم هل الدول الغنية يحتمل أكثر أن تكون ديمقراطية لأن الديمقراطية تجعل الدول غنية، أم أن التنمية عامل محفز للديمقراطية؟ يؤكد إنجلهارت أن التتابع السببي يسير اليوم باتجاه من التنمية الاقتصادية إلى الديمقراطية. فخلال المرحلة المبكرة من التصنيع يكون من المحتمل جدا أن تحقق الدول السلطوية معدلات عالية من النمو الاقتصادي مماثل لما تحققه الدول الديمقراطية، ولكن بعد مستوى معين تتعاظم فرصة الديمقراطية للظهور

والبقاء. وهكذا نجد أن من بين عشرات الدول التي تحولت إلى الديمقراطية حوالي العام ١٩٩٠ كان معظمها من الدول ذات الدخل المتوسط، في الوقت الذي كانت فيه كل الدول ذات الدخل المرتفع تقريبا دولا ديمقراطية واستطاعت قلة من الدول ذات الدخل المنخفض أن تحقق التحول نحو الديمقراطية. إن العلاقة القوية بين التنمية والديمقراطية هي انعكاس للحقيقة القائلة بأن التنمية الاقتصادية محفزة للديمقراطية. لقد ثار جدل حاد حول السؤال التالي: لماذا تؤدي التنمية إلى الديمقراطية؟ إن الديمقراطية ليست نتاجا لقوى غامضة تظهر بسببها المؤسسات الديمقراطية بشكل تلقائي عندما تحقق الدولة مستوى معينا من الناتج المحلي الإجمالي. لكن الصحيح هو أن التنمية الاقتصادية تأتي بالديمقراطية عندما تغير من سلوك الناس وقيمهم. إن التنمية الاقتصادية عامل محفز للتحول الديمقراطي لأنها: (١) تعمل على إيجاد طبقة وسطى عريضة وصلبة، و (٢) تحول قيم الناس ودوافعهم بما يجعلهم يعطون أولوية قصوى للاختيار الحر وحرية التعبير.

ويظل السؤال قائما: "ما الذي يأتي أولا؟ هل هي الثقافة السياسية أم هي المؤسسات الديمقراطية؟" إن المدى الذي يؤكد عنده الناس على قيم التعبير عن الذات يرتبط ارتباطا وثيقا بازدهار المؤسسات السياسية. ولكن أيهما سبب للآخر؟ تشير البحوث السابقة إلى أن التنمية الاجتماعية–الاقتصادية تؤدي إلى الديمقراطية وليس العكس. وتشير نظرية التحديث التطورية – مدعومة في ذلك ببيانات من بلدان عديدة– إلى أن التأكيد على قيم التعبير عن الذات قد زاد في العقود الأخيرة وزادت معه قوة مطالب الجماهير بالديمقراطية. في حوالي العام ١٩٩٠ مهدت التغيرات على الساحة الدولية الطريق أمام العشرات من الدول للتحول إلى الديمقراطية. الشوط الذي قطعته بلدان بعينها نحو مستويات أعلى من الديمقراطية هو انعكاس لقوة المطلب الديمقراطي غير المتحقق للجماهير في هذه المجتمعات عندما أتيحت لها الفرصة.

يوظف إنجلهارت نظرية التحديث التطورية في تحليل السياسة الخارجية للولايات المتحدة ويرى أن للنظرية دلالات تحذيرية وأخرى مشجعة في هذا الصدد، وبشكل أكثر عمومية توحي نظرية التحديث بأن يجب على الولايات المتحدة أن ترحب وتشجع التنمية الاقتصادية عبر أرجاء العالم. من الدلالات التحذيرية درس العراق. فعلى العكس من وجهة النظر الجذابة التي تقول بأن التحول الديمقراطي ممكن أن يحدث في أي مكان تقريبا، ترى نظرية التحديث التطورية أن ازدهار الديمقراطية ممكن في ظل ظروف معينة. لقد لعبت عدة عوامل دورا في جعل الديمقراطية في العراق أمرا غير واقعي وليس من السهل تحقيقه منها التفتت العرقي الذي فاقمت من حدته سياسة صدام حسين. بعد هزيمة صدام كان الخطأ الجسيم هو السماح بانهيار الأمان الفيزيقي. فالثقة والتسامح المتبادل يزدهران حينما يشعر الناس بالأمان. ولا يمكن للديمقراطية أن تحيا في مجتمع يمزقه الشك وعدم التسامح. وفي أحدث المسوح أظهر العراقيون أعلى مستوى من العداء للأجانب من بين كل المجتمعات التي تمت دراستها.

ومن الدلالات الإيجابية للنظرية –مدعومة ببراهين كثيرة– النتيجة التي مفادها أن التنمية الاقتصادية محرك أساسي للتغيير الداخلي، ما يعني أن على حكومة الولايات المتحدة أن تبذل قصارى جهدها لتشجيع التنمية. فلو أرادت مثلا أن تحقق التغير الديمقراطي في كوبا فلن يكون ذلك من خلال عزل كوبا. إن رفع الحظر وتشجيع التنمية الاقتصادية وتعزيز المشاركة الاجتماعية والانفتاح على العالم هي العوامل الأكثر نجاعة. صحيح أن ليس ثمة شيء مؤكد ولكن الدليل الإمبيريقي يقول بأن نمو الإحساس بالأمان وتزايد التأكيد على قيم التعبير عن الذات تمهد الطريق نحو الإطاحة بالنظم الاستبدادية.

على نحو مشابه حالة الصين، إذ أن وراء البنية السياسية التي تبدو أحادية ظاهريا في الصين توجد أحوال اجتماعية ممهدة للديمقراطية في حالة تشكل وتتطور. من حيث توجهات الشعب نجد أن الصين تتحرك باتجاه مستوى من تأكيد الجماهير على قيم التعبير الذاتي مماثل لنفس المستوى الذي قاد تشيلي وبولندا وكوريا الجنوبية وتايوان نحو التحول الديمقراطي. لطالما تحكم الحزب الشيوعي الصيني في قوى الأمن فلن تتمكن المؤسسات الديمقراطية من الظهور على المستوى القومي. ولكن ثمة احتمال بان تضغط الجماهير من أجل الحرية وسيكون لتمثيلها تكلفة عالية من حيث الكفاءة الاقتصادية ومعنويات الشعب. وعلى المدى البعيد سيكون ازدهار الصين في صالح المصلحة القومية للولايات المتحدة.

يبدأ إنجلهارت **الفصل الثامن** المعنون " **الجذور المتغيرة للسعادة**" بطرح السؤال التالي: "هل يمكن تعظيم سعادة البشر؟" فإلى وقت قريب كان الاعتقاد السائد هو ان السعادة تتأرجح حول مجموعة ثابتة من النقاط –ربما محددة وراثيا– وبالتالي ليس باستطاعة الأفراد ولا المجتمعات رفع مستوى السعادة. لكن ثمة دليل الآن يقوض هذا الاستنتاج، حيث تظهر البيانات المأخوذة من مسوح قومية ممثلة تم إجراؤها بين عامي ١٩٨١ و٢٠١٤ أن منسوب السعادة قد ارتفع في الأغلبية العظمى من ٦٢ دولة متوفر لها بيانات عبر سلسلة زمنية. لماذا؟ لان المدى الذي يسمح به المجتمع بالاختيار الحر له تأثير هام على السعادة. فما بين عامي ١٩٨١ و٢٠٠٧ أدى النمو الاقتصادي والتحول الديمقراطي والتسامح الاجتماعي إلى زيادة المدى الذي وصلت إليه معظم شعوب العالم في حرية الاختيار لحياتهم اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، وهو ما أدى إلى مستويات أعلى من السعادة والرضا عن الذات. يشرح إنجلهارت ذلك في ضوء مقولة أن التغير الثقافي هو انعكاس للاستراتيجيات المتغيرة التي تهدف إلى إسعاد البشر. فتاريخيا وفي المجتمعات الزراعية التي شهدت قدرا ضئيلا من التنمية الاقتصادية والحراك الاجتماعي كان الدين هو مصدر سعادة الناس لأنه كان يقلل من طموحاتهم الدنيوية ويعدهم بالثواب في الآخرة. ومع التحديث جاءت التنمية الاقتصادية والديمقراطية والمزيد من التسامح الاجتماعي، وكلها محفزة للسعادة لأنها تمنح الناس حرية أكبر في اختيار كيف يعيشون حياتهم. ومن ثم فعلى الرغم من أن الناس المتدينين **داخل** معظم الدول هم الأكثر سعادة عن غير المتدينين إلا أن الناس في المجتمعات المحدثة العلمانية أكثر سعادة من الناس في الدول الأقل تحديثا والأكثر تدينا. إذن، فعلى الرغم من أن الدين محفز للسعادة في ظروف ما قبل الحداثة فإنه حال تحقق مستويات عليا من التنمية الاقتصادية تصبح الاستراتيجية الحديثة أكثر فعالية عن الاستراتيجية التقليدية كسبيل لتعظيم السعادة.

إذن فشعوب الدول الديمقراطية أسعد بكثير من شعوب الدول الاستبدادية لأن الديمقراطية توفر هامشا أكبر من حرية الاختيار التي تحفز على جودة حياة الفرد. التسامح الاجتماعي أيضا يعمل على توسيع مجموعة الخيارات المتاحة للناس بما يعزز من سعادتهم. وبناء عليه يرتبط تأييد المساواة بين الجنسين والتسامح مع الآخر المختلف بالسعادة ارتباطا وثيقا، ليس فقط لأن الناس المتسامحين أكثر سعادة ولكن لأن العيش في مجتمع متسامح يجعل الحياة أقل توترا للجميع.

تذهب نظرية التحديث التطورية إلى أن أحد العوامل الرئيسية التي أدت بالتغيرات خلال الأعوام الثلاثين الأخيرة إلى إحداث زيادة في مستوى السعادة هو أن هذه التغيرات ترتب عليها اهتمام متزايد بقيم التعبير عن الذات ومن ثم الاهتمام بحرية الاختيار. وقد قام إنجلهارت بتحليل التغيرات في جودة الحياة الذاتية ووجد أن الشعور المتزايد لدى الفرد بأنه يتمتع بحرية

الاختيار كان إلى حد بعيد أكثر العوامل تأثيرا على صعود أو هبوط مستوى جودة الحياة الذاتية. وتؤكد النتائج التي توصل إليها إنجلهارت الزعم القائل بأن بحوث السعادة لا يجب أن تركز فقط على النمو الاقتصادي. صحيح أن النمو الاقتصادي يسهم بشكل كبير في جودة الحياة إلا أنه أضعف العوامل. إن السبب الرئيسي وراء تحقيق شعوب المجتمعات ذات الدخل العالي مستويات مرتفعة نسبيا من جودة الحياة الذاتية هو أنهم يتمتعون بقدر كبير نسبيا من حرية اختيار أسلوب حياتهم.

في **الفصل التاسع** "**الثورة الصامتة – عودة إلى الوراء: ظهور دونالد ترمب والأحزاب الشعبوية**" يستذكر إنجلهارت كتابه "الثورة الصامتة" The Silent Revolution الذي صدر منذ أكثر من أربعين عاما مضت والذي كان قد ذهب فيه إلى أنه عندما يشب الناس والبقاء بالنسبة لهم أمر بديهي فإنهم يصبحون أكثر انفتاحا على الأفكار الجديدة وأكثر تسامحا مع الغرباء. وبناء عليه، فإن المستوى العالي غير المسبوق من الأمان الوجودي الذي خبرته الديمقراطيات المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية قد أدى إلى ظهور التحول بين الأجيال باتجاه قيم ما بعد المادية، ومعها تأكيد أكبر على حرية التعبير والتحول الديمقراطي وحماية البيئة والمساواة بين الجنسين والتسامح مع المثليين الجنسيين وذوي الاحتياجات الخاصة والأجانب.

فعندما يكون البقاء بالنسبة للناس أمرا بديهيا فهذا يجعلهم أكثر انفتاحا على الأفكار وأكثر تسامحا مع الجماعات الأخرى. ويكون لعدم الأمان تأثير عكسي، حيث يشجع على رد فعل سلطوي، ويصطف الناس خلف القادة الأقوياء، ويسود تضامن الجماعة والمسايرة الجامدة لمعايير الجماعة ورفض الغرباء. لقد أدت العقود الثلاثة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية والتي شهدت قدرا استثنائيا من الأمان في الديمقراطيات المتقدمة إلى إحداث تغيرات ثقافية شاملة بما فيها ظهور أحزاب الخضر وانتشار الديمقراطية. لقد تواصل النمو الاقتصادي منذ عام ١٩٧٥، ولكن ما حدث في الدول ذات الدخل العالي أن كل المكتسبات تقريبا ذهبت إلى من هم على قمة المجتمع. أما أغلبية السكان –وخاصة الأقل تعليما– فقد عانوا من انخفاض حاد في الأمان الوجودي مما عمل على تأجيج الدعم للحركات السلطوية الشعبوية التي تعاني من رهاب الأجانب ومنها على سبيل المثال الحركة الداعمة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي (Brexit)، والجبهة الوطنية في فرنسا، وتولي دونالد ترمب الحزب الجمهوري. كل هذا يثير السؤالين التاليين: (١) ما الذي يدفع الناس لمساندة الحركات السلطوية التي تعاني من رهاب الأجانب في الدول ذات الدخل العالي؟ و(٢) لماذا نجد التصويت بكره الأجانب في تلك الدول أكبر مما كان عليه منذ عدة عقود؟ لكن هذا النوع من السلطوية يختلف عن سلطوية حقبة الكساد العظيم في أنه ليس نتاجا لندرة حقيقية. هذه المجتمعات تملك موارد هائلة الوفرة. عدم المساواة اليوم نتاج لعدم المساواة المتزايدة التي هي في نهاية الأمر مسألة سياسية.

في **الفصل العاشر** والأخير من الكتاب وعنوانه "**بزوغ مجتمع الذكاء الاصطناعي**" يبين إنجلهارت كيف تسببت العولمة خلال العقود الأخيرة في انتقال كميات هائلة من رؤوس الأموال والتكنولوجيا إلى مختلف أرجاء العالم وما نتج عنه من نمو اقتصادي سريع خاصة في شرق آسيا وجنوب شرق آسيا والهند. لقد تخلص نصف سكان العالم من الفقر. على المدى البعيد من المحتمل جدا أن يؤدي ذلك إلى تغيرات ثقافية وسياسية مماثلة لتلك التي حدثت في الدول ذات الدخل العالي. لكن الاستعانة بالمصادر الخارجية outsourcing سيضع العمال في الدول ذات الدخل العالي في منافسة مع عمال الدول ذات الدخل المنخفض. سيتم تصدير الأشغال والتقليل من القوة التفاوضية لعمال الدول الغنية. لقد لعبت الميكنة دورا أكبر حتى في تخفيض عدد عمال الصناعة الذين يشكلون الآن أقلية صغيرة من القوى العاملة في الدول المتقدمة.

في البداية حلت أعداد كبيرة من الوظائف ذات الدخل العالي في قطاع الخدمات محل وظائف عمال الصناعة، ولكن المجتمعات ذات الدخل العالي مثل الولايات المتحدة تدخل الآن مرحلة جديدة من التنمية هي مرحلة مجتمع الذكاء الاصطناعي. ويمكن لهذه المرحلة أن تنهي على الفقر وتحسن من الأوضاع الصحية للناس وتزيد من العمر المتوقع عند الميلاد. لكن لو تركت لقوى السوق وحدها فسوف يتحول المجتمع إلى مجتمع "من يربح يستحوذ على كل شيء" حيث تذهب المكتسبات كلها تقريبا إلى من هم على قمة الهرم. في الدول ذات الدخل العالي تزداد بحدة عدم المساواة في الدخل والثروة منذ عام ١٩٧٠. في عام ١٩٦٥ حصل المدراء التنفيذيون لأكبر ٢٠ شركة في الولايات المتحدة على أجور بلغت ٢٠ ضعف متوسط أجور العمال، ولكن في عام ٢٠١٢ بلغت أجورهم ٣٥٤ ضعفا. وما لم يتم تعويض ذلك بسياسات حكومية فإن هذا التوجه نحو "الرابح يستحوذ على كل شيء" سيقوض على المدى البعيد النمو الاقتصادي والديمقراطية والانفتاح الثقافي الذي بدأ في أعقاب الحرب العالمية.

في مجتمع الذكاء الاصطناعي يمكن لبرامج الكمبيوتر أن تحل محل ليس فقط عمال الصناعة ولكن أيضا ذوي التعليم العالي بمن فيهم المحامون والأطباء وأساتذة الجامعات والعلماء وحتى مبرمجي الكمبيوتر أنفسهم. في الدول ذات الدخل العالي مثل الولايات المتحدة انخفضت الدخول الفعلية لعمال الصناعة منذ عام ١٩٧٠، كما انخفضت دخول خريجي الجامعات والحاصلين على دراسات عليا منذ عام ١٩٩١. في مجتمع الذكاء الاصطناعي لن يكون الصراع الاقتصادي الرئيسي بين الطبقة العاملة والطبقة الوسطى، ولكن بين الواحد بالمائة وال ٩٩ بالمائة. الوظائف الآمنة ذات الدخل العالي في اختفاء ليس فقط لعمال الصناعة وإنما للمتعلمين تعليما عاليا.

يتبين من عرضنا لهذا الكتاب وضوح المقولة الرئيسية لنظرية التحديث التطورية التي عمل رونالد إنجلهارت على تطويرها ودعمها ببيانات مسح القيم العالمي. يتسم الكتاب بتعدد زوايا التحديث سواء التنمية الاقتصادية أو التحول الديمقراطي أو السعادة وجودة الحياة أو المساواة بين الجنسين، وغير ذلك من زاويا. يضرب إنجلهارت مثالا لعمل أكاديمي يجمع بين الرؤية النظرية والمساندة الإمبيريقية. وللكتاب دلالة لما تمر به مجتمعاتنا العربية اليوم من مخاض عسير نحو تحول ديمقراطي حقيقي مصحوبا بتغير ثقافي على مستوى منظومة القيم والإحلال السكاني عبر الأجيال. وأخيرا فقد انتهى كاتب هذا العرض من ترجمة كتاب التطور الثقافي إلى اللغة العربية على أمل أن يرى النور قريبا وتمتد الاستفادة منه إلى القراء والدارسين العرب.